

## مصر تفتح أجواءها أمام قطر

الأسبوع الماضي، لكنها لم تصل إلى حد الإعلان عن خطوات ملموسة لإنهاء المقاطعة.

ويقول متابعون إن مصر لا تنق في النوايا القطرية بيد أنها اضطرت إلى خطوة فتح الأجواء حتى لا تتهم بالوقوف حجر عثرة أمام المصالحة الخليجية.

ويرى المتابعون أن شكوك القاهرة حيال الدوحة له ما يبرره لاسيما مع استمرار الحملات الإعلامية القطرية الموجهة ضدها وضد سياساتها الداخلية وفي المنطقة.

ويشير هؤلاء إلى أن من مصلحة مصر حاليا التهدئة مع قطر، وحتى مع حليفاتها تركيا، خصوصا وأن الوضع الإقليمي والدولي الضبابي لا يسمح بالمزيد من التوترات.

وتترقب مصر كل دول المنطقة بحذر شديد تسلم إدارة جو بايدن للسلطة، الذي قد يحدث تغييرات كبيرة على مستوى السياسة الخارجية التي اتبعتها إدارة دونالد ترامب.

وهناك خشية مصرية من أن تكون توجهات بايدن شبيهة بتلك التي سلكتها إدارة باراك أوباما، التي مارست ضغوطا شديدة على القاهرة في العديد من الملفات ولاسيما في الملف الحقوقي.

وانعكس ذلك على العلاقات المصرية الأميركية بفتور كبير، اضطرت معه القاهرة إلى التوجه شرقا وتعزيم الروابط مع كل من الصين وروسيا، قبل أن تعيد رئاسة دونالد ترامب تصويب البوصلة.

ويقول المتابعون إن مصر ترى أن أي تهدئة مع قطر وتركيا لها إيجابياتها في هذا الظرف، خصوصا وأن الطرفين شكلا لها مصدر إزعاج كبير في أكثر من ملف.

القاهرة - أعادت مصر فتح مجالها الجوي مع قطر الثلاثاء، وستسمح باستئناف الرحلات الجوية بين البلدين، في سياق تنفيذ اتفاق المصالحة الذي جرى التوصل إليه في قمة العلا قبل أيام بالملكة العربية السعودية.

وتقول دوائر سياسية مصرية إن هذه الخطوة، قد تتبعها خطوات أخرى لكن يبقى ذلك مرتبطا بسياسات الدوحة وسلوكياتها، التي لم تظهر حتى الآن تغييرا ملموسا، ولاسيما من خلال مطالعة وسائل الإعلام القطرية.

وكانت السعودية أول من بادرت إلى رفع الحظر الجوي والبري عن قطر قبل أن تلتحق بها كل من الإمارات والبحرين، ونقلت بوابنة الأهرام عن المهندس أشرف نوير رئيس سلطة الطيران المدني قوله إنه بهذا القرار "يحق لشركتي مصر للطيران والخطوط القطرية وأيضا شركات الطيران القطرية استئناف الحركة الجوية وإرسال جداول تشغيل للرحلات إلى سلطتي الطيران المدني المصري والقطري للموافقة عليها".

ورجحت مصادر في مطار القاهرة أن تستأنف الخطوط الجوية القطرية رحلاتها بين الدوحة والقاهرة الجمعة، وهي تنتظر الموافقة على ذلك.

وفرضت مصر وحلفاؤها في الخليج مقاطعة على قطر شملت قطع العلاقات الدبلوماسية والروابط التجارية وإيقاف حركة السفر في عام 2017، بسبب دعم الدوحة لتنظيمات إرهابية، وعلاقتها الوثيقة مع تركيا وإيران، فضلا عن سياستها الإعلامية الموجهة ضد الرباعي.

وإبدت مصر تأييدها للمصالحة العربية في قمة عقدت في السعودية

## التباينات حول الوزارات السيادية تعرقل إعلان الحكومة السودانية الجديدة

### حمدوك مكبل بالمحاصصة التي أفرزها اتفاق السلام



بناء سودان جديد قد يطول

وبتمثل قياديتها في الوزارات التي قالت إن لها علاقة وثيقة بتنفيذ اتفاق السلام، والوزارات الاقتصادية، لأهميتها في توفير الموارد الكافية التي تمكنها من تنفيذ الاتفاق.

وقضى الاتفاق بينها وبين قوى الحرية والتغيير على منحها وزارات: المعادن، الحكم الاتحادي، المالية، الثروة الحيوانية، التربية والتعليم، التنمية الاجتماعية، البنى التحتية.

وأوضح نور الدين أن حزب الأمة القومي سيكون ممثلاً داخل الحكومة بثلاث إلى أربع وزارات، إضافة إلى وزير الأوقاف والشؤون الدينية نصر الدين مفرح الذي سيظل محتفظاً بمنصبه، وهناك منافس لم يحسم بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الموحد على منصب وزير الخارجية.

وسيكون تمثيل حزب المؤتمر السوداني بين وزارتين وثلاث وزارات، وباقي الوزارات المخصصة لقوى الحرية والتغيير ستوزع على الكتل إلى جانب أن رئيس الوزراء لديه رؤية بشأن الحقائق التي بحاجة إلى مهنيين بعيداً عن الأحزاب السياسية.

وتبدو مهمة عبدالله حمدوك أكثر صعوبة في التعامل مع الحكومة الجديدة، فقد ضمت الحكومة الحالية قياديين لديهم تقارب مع الحزب الشيوعي ويميلون إليه أيديولوجيا، الأمر الذي لن يكون متاحاً في الحكومة المنتظرة التي ستخضع على غالبية مقاعدها قيادات الأحزاب اليمينية إلى المزيد من التعديلات التي تؤثر على مصير المرحلة الانتقالية، وقد تخرج جميع الأطراف خاسرة، إذا قرر المحكون العسكري التصرف بطريقة الخاصة.

والمحركات المسلحة ستكون مهمتها الأساسية الإشراف على ملف الترتيبات الأمنية، الذي يتشكل من قوى عسكرية مشتركة بين عناصر الحركات المسلحة والقوات الحكومية.

ويرى مراقبون أن نجاح الحركات المسلحة في الحصول على المزيد من المكاسب في مفاوضات السلام التي استغرقت أكثر من عام للتوقيع عليها دفعها إلى الاستمرار في نهجها لتكرار الأمر مع الحكومة الجديدة.

وظهرت ملامح ذلك في تصريحات عدد من قياديتها، الذين يؤكدون دوماً على ضرورة أن تأخذ المشاورات وقتها للوصول إلى توافق، لكن ذلك لن يكون مقبولاً من الناحية السياسية والشعبية في ظل صعوبة الأوضاع المعيشية.

ولا يقول الكثير من السودانيين على الحكومة الجديدة، لأن طريقة تشكيلها تعتمد على سعي الكتل الرئيسية في السلطة إلى الحفاظ على حضورها دون وجود رؤى تختلف عن رؤى سابقها، وربما تكون أكثر عرضة للانتقادات بعد خروج قوى فاعلة من التحالف الحكومي، منها الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين.

وأشار القيادي في قوى الحرية والتغيير نور الدين صلاح الدين، لـ "العرب"، إلى وجود توافق على أن تحظى الجبهة الثورية بتمثيل على رأس سبع وزارات، دون الحديث عن تعيين نواب لهم في الوزارات السيادية، والأمر يخضع للمواعات بين الحركات المسلحة والجيش، في ظل سعي الأولى لدعم حظوظها في الهامش وضمان إنزال الاتفاق على الأرض.

وتمسكت الجبهة الثورية، التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية،

والمحركات المسلحة ستكون مهمتها الأساسية الإشراف على ملف الترتيبات الأمنية، الذي يتشكل من قوى عسكرية مشتركة بين عناصر الحركات المسلحة والقوات الحكومية.

ويرى مراقبون أن نجاح الحركات المسلحة في الحصول على المزيد من المكاسب في مفاوضات السلام التي استغرقت أكثر من عام للتوقيع عليها دفعها إلى الاستمرار في نهجها لتكرار الأمر مع الحكومة الجديدة.

وظهرت ملامح ذلك في تصريحات عدد من قياديتها، الذين يؤكدون دوماً على ضرورة أن تأخذ المشاورات وقتها للوصول إلى توافق، لكن ذلك لن يكون مقبولاً من الناحية السياسية والشعبية في ظل صعوبة الأوضاع المعيشية.

ولا يقول الكثير من السودانيين على الحكومة الجديدة، لأن طريقة تشكيلها تعتمد على سعي الكتل الرئيسية في السلطة إلى الحفاظ على حضورها دون وجود رؤى تختلف عن رؤى سابقها، وربما تكون أكثر عرضة للانتقادات بعد خروج قوى فاعلة من التحالف الحكومي، منها الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين.

وأشار القيادي في قوى الحرية والتغيير نور الدين صلاح الدين، لـ "العرب"، إلى وجود توافق على أن تحظى الجبهة الثورية بتمثيل على رأس سبع وزارات، دون الحديث عن تعيين نواب لهم في الوزارات السيادية، والأمر يخضع للمواعات بين الحركات المسلحة والجيش، في ظل سعي الأولى لدعم حظوظها في الهامش وضمان إنزال الاتفاق على الأرض.

وتمسكت الجبهة الثورية، التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية،

## الإنتربول يلاحق ثلاثة أشخاص في قضية انفجار بيروت

وقبل أشهر، أفساد تحقيق أجرته مجموعة من الصحفيين ونشره موقع "أوس.سي.أربي" الاستقصائي أن الملك الحقيقي لسفينة "روسوس" ليس غريشوسكين وإنما صاحب أسطول بحري قبرصي يتخفى وراء شركات وهمية يدعى خرالامبوس مانولي. ويبدو أنه أجر السفينة عبر شركة مسجلة في بنما غريشوسكين الذي هجر السفينة في نهاية المطاف مع طاقمها وحمولتها الخطيرة.

وكانت حملة السفينة متوجهة إلى شركة "فابريكا دي إكسبلسيفوس" في موزمبيق التي تملك عائلة رجل أعمال برتغالي راحل 95 في المئة من الأسهم فيها، وفق تحقيق الصحفيين. وفي 2018، غرقت السفينة قبالة مرقا بيروت.

وأدى الانفجار إلى تاجيح غضب الشارع الناقم على الطبقة السياسية بكاملها والذي يتهمها بالفساد والإهمال، وبات يحملها أيضا مسؤولية الكارثة. ورفض لبنان إجراء تحقيق دولي في الانفجار، إلا أن فريقا من المحققين الفرنسيين ومن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي شارك فيه.

وتبين بعد الانفجار أن الأجهزة الأمنية ومسؤولين سابقين وحاليين من الجمارك وإدارة المرقا والحكومة كانوا على علم بمخاطر تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم في المرقا.

والشهر الماضي، اتعى المحقق العدلي على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين بتهمة "الإهمال والتقصير والنسب في وفاة" وجرح مئات الأشخاص.

بيروت - عمم الإنتربول النشرة الحمراء في حق كل من مالك السفينة التي نقلت مئات الأطنان من نترات الأمونيوم إلى مرقا بيروت وقبطانها والتاجر الذي اشترى حمولتها التي كانت سببا في الانفجار المروع في الرابع من أغسطس الماضي.

وأكدت الوكالة الوطنية للإعلام على إصدار المنظمة الدولية للنشرة الحمراء للأشخاص المذكورين، بناء على طلب القضاء اللبناني.

وتتحقق السلطات اللبنانية في الانفجار الذي وقع في بيروت وقد عزته إلى تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم لسنوات في أحد عابرها المرقا من دون إجراءات وقائية، ما تسبب في مقتل أكثر من مئتي شخص وإصابة أكثر من 6500 آخرين بجروح، وتدمير أجزاء واسعة من أحياء العاصمة.

وكانت كمية الـ2750 طنا من نترات الأمونيوم قد صودرت من سفينة "روسوس" التي وصلت إلى مرقا بيروت في نوفمبر 2013 بعدما انطلقت من جورجيا وكانت في طريقها إلى موزمبيق.

وقال مصدر قضائي إن المحامي العام التمييزي غسان خوري أبلغ من الإنتربول الدولي الرد على طلبه حول مذكرات التوقيف التي أصدرها المحقق العدلي اللبناني في حق مالك سفينة "روسوس" إيغور غريشوسكين وقبطانها بوليس إيغور بركوشيف والتاجر البرتغالي الجنسية جورج موريرا "الذي اشترى مادة نترات الأمونيوم". وبناء عليه، وفق المصدر، عمم الإنتربول "النشرة الحمراء على كل الدول الأعضاء".



في انتظار محاسبة الجناة

## استعراضات عسكرية تعمق التوترات الحدودية بين الخرطوم وأديس أبابا

الحدودية، معتبرا ذلك محاولة لجر السودان إلى الحرب. وتأتي هذه التطورات في وقت تبتذل جهود ترتيب عقد جولة تفاوض ثانية حول ترسيم الحدود بين الطرفين.

وتوقفت أعمال اللجنة الفنية لترسيم الحدود بين البلدين عام 2013، بعد أن توصل إلى اتفاق ما زال العمل جاريا على تنفيذه، بشأن رسم الحدود ووضع العلامات على الأرض. والأزمة الحدودية بين البلدين هي من مخلفات الاحتلال البريطاني.

وقال وزير الإعلام السوداني والمحدث باسم الحكومة فيصل محمد صالح إن بلاده لا تريد حربا مع إثيوبيا، لكن قواتها سترد على أي عدوان.

وأضاف "نخشى أن تكون هذه التصريحات تستبطن مواقف عدوانية تجاه السودان، نطالب إثيوبيا بوقف الهجوم على الأراضي السودانية والمزارعين السودانيين". وكان مصدر عسكري سوداني تحدث عن أن الجيش الإثيوبي نفذ مؤخرا طلعات جوية في المناطق

وحربا؟ حسنا، نحن نقول دعونا نعمل بالديبلوماسية". وأضاف مفتي "إلى أي مدى ستواصل إثيوبيا حل المسألة باستخدام الدبلوماسية؟ حسنا، ليس هناك شيء ليس له حد. كل شيء له حد".

وبسبب النزاع المستمر منذ عقود على الضفة - وهي أرض ضمن الحدود الدولية للسودان يستوطنها مزارعون من إثيوبيا منذ وقت طويل - اندلعت اشتباكات بين قوات البلدين استمرت لأسابيع في أواخر العام الماضي.

الخرطوم - تشهد الحدود السودانية الإثيوبية توترات غير مسبوقة، تثير مخاوف من حدوث اشتباكات عسكرية. وحذرت إثيوبيا السودان مساء الثلاثاء من نفاد صبرها إزاء استمرار جارتها في الحشد العسكري في المنطقة الحدودية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي للصحافيين "يبدو أن الجانب السوداني يسبق ليשראל الموقف على الأرض". وأضاف "هل ستبتدأ إثيوبيا



نور الدين صلاح الدين

توافق حول حصول الجبهة الثورية على سبع حقائب وزارية

كمال الجزولي

استكمال هياكل الحكم بحاجة إلى معجزة

وكشفت مصادر سودانية مطلعة على صلة بعملية المشاورات، لـ "العرب"، أن الجبهة الثورية طرحت مشاركة قياديتها في وزارات سيادية، مثل الدفاع والداخلية، وهي مخصصة للمجلس العسكري، إلى جانب جهاز المخابرات العامة، على أن يكونوا في مواقع قيادية أو نواب وزراء، بما يساهم في منح الثقة لبناء الهامش تجاه ملف الترتيبات الأمنية الذي من المقرر البدء في تنفيذه مع خروج الحكومة إلى النور.

وأضافت المصادر ذاتها، أن المحكون العسكري ما زال محتفظاً على هذا الطيب، ويرجع ذلك إلى وجود لجان مشتركة بالفعل بين الجيش السوداني